قال ابن مالك : وإذا كانت أرى وأعلم منقولَتَيْنِ من المتعدى لواحد تعدَّتا لاثنين نحو (مِنْ بَعْدِ مَا أَرَاكُمْ مَا تُحِبُّونَ) وحكمهما حكم مفعولَىْ ((كَسَا)) في الحذف لدليلٍ وغيره وفي منع الإلغاء والتعليق قيل : وفيه نظر في موضعين أحدهما أن ((علم)) بمعنى عرف إنما حفظ نقلُها بالتضعيف لا بالهمزة والثانى : أن ((أرى)) البصرية سُمع تعليقها بالاستفهام نحو (رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْيِى المَوْتَى) وقد يُجَاب بالتزام جواز نقل المتعدى لواحد بالهمزة قياساً نحو ((أَلْبَسْتُ زَيْداً جُبَّةً)) وبادعاء أن الرؤية هنا علمية . هذا باب الفاعل .

الفاعل : أسْمٌ أو ما في تأويله أسند إليه فعلٌ أو ما في تأويله مُقَدَّمٌ أصلىٌّ المحلِّ والصيغة .

فالأسم نحو ((تَبَارَكَ اللهُ)) والمُؤَوَّل به نحو (أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا) والفِعْلُ كما مثلنا ومنه ((أتىَ زَيْدٌ)) و ((نِعْمَ الفَتَى)) ولا فرق بين المتصرف والجامد والمُؤَوَّل بالفعل نحو ((مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ) ونحو ((وَجْهُه)) في قوله ((أتَى زَيْدٌ مُنِيراً وَجْهُهُ)) و ((مُقَدَّم) رافع لتوهم دخول نحو ((زَيْدٌ قَامَ)) و ((أَصْلِىٌّ المحلِّ)) مخرج لنحو ((قَائِمٌ زيد)) فإن المسند وهو قائم أَصْلُه التأخيرُ لأنه خبر وذكر